والوزن يدا بيد اي بشرط التقابض في المجلس بمنزلة الذي يوكل ويشرب وهو قول ابراهيم النخعي وابي حنيفة
والعامة من فقهائنا اخبرنا مالك اخبرنا زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
التمر مثلا بمثل فقيل يا رسول الله ان عاملك علي خيبر وهو رجل من بني عدي ما لانصاف يأخذ اي يشتري اوبيدل
الصاع اي من الغرباء الصاعين اي من جنسه قال ادعوه لي فدعاه له فقال يا رسول الله لا يعطوني الجنيب
بالجمع الاصاعا بصاعين اي بن جنسه من اجود التمر بالجاز والجمع نوع من التمر الردي مجموع من اصناف مختلفة
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بع الجمع بالدراهم واشتر بالدراهم جنيبا وذلك حيلة شرعية في دفع الربا
اخبرنا مالك اخبرنا عبد المجيد قلا السيوطي والمجيي وطابقه عبد المجيد وقال جمهور الرواة عبد المجيد وهو
الصواب بن سهيل والزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي سعيد الخدري وعن ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا وهو اسود من بني عذرة على خيبر فجاء اي قدم وعليه بتمر جنيب بالاضافة وعدمها
اي بتمر طيب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل تمر خيبر هكذا اي جنيب قال لا والله يا رسول الله ولكن
اي بتمر طيب نبتاع الصاع من هذا بالصاعين وفي رواية انا نشتري الصاع بالصاعين اي ثلاثة او اربعة والصاعين بالثلاثة او اكثر
اوبائلاث في الجودة وفي رواية بالثلاثة من الجمع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل هذا اخلط
خاصله وغاير لفظه بع تمرك بالدراهم اي ثم اشتر بالدراهم جنيبا اي وهذه الحيلة الشرعية في المكيل
وفي رواية واشتر بثمنه من هذا وقال في الميزان مثل ذلك ومثل بالرفع مبتدا موخرو بالنصب مفعوله
قال اي قال في تبيانه يوزن من الربويات اذا احتيج الى بيع بعضها ببعض قولا مثلا للقول الذي قاله في المكيل
والمعنى غير الجيد منه يباع ثم يشتري بثمنه الجيد وفي رواية وكذلك الميزان لكن قال البيهقي الاشبه ان
قوله وكذلك الميزان من قول ابي سعيد قال محمد وكلها كلمة ناخذ وهو قول ابي حنيفة والعامة من فقهائنا
اخبرنا مالك عن رجل سبق الكلام عليه انه سال سعيد بن المسيب عن الرجل يشتري طعاما من الجار
اي الشريك في التجارة وكره القاموس بدينا ونصف درهم اي نسية اعطيه دينارا ونصف درهم
اي بقيمتها طعاما قال لا اي فانه يصير ربا نسيئة ولكن تعطيه دينارا ودرهما ويرد عليه البائع
نصف درهم طعاما اي ليكون بيعا ثابتا واشتقاقا لما كان في ذمته من الدين ونظيره ما في الشفعي لو كان باع
درهمين ودينارا بدرهم ودينارين جاز بان يصرف كل جنس بخلاف جنسه تصحيحا للعقد كما للوباع كر بتر
وكر شعير بكري بر وكر شعير قال محمد هذا الوجه احب الينا اي في الخلاص كما الوجه الاخر يجوز ايضا اذا لم يعطه
من الطعام الذي اشتري قبل ما يصيبه نصف الدرهم منه في البيع الاول فان اعطاه منه اقل مما يصيب نصف الدرهم
منه في البيع الاول وهو قول ابي حنيفة والعامة منقهنا بابا الرجل تكون له العطايا
او الدين على الرجل فيبيعه قبل ان يقبضه اخبرنا مالك اخبرنا يحيى بن سعيد انه سمع جميلا المؤذن
يقول لسعيد بن المسيب اني رجل اشتري هذه الارزاق الذي يعطاها وفي نسخة يعطاها النار بالجار
وهو تخفيف الرامدية بسا حال البحرين بينهما وبين المدينة يوم وليلة كذا في النهاية فابتاع منها ما شاء الله
ثم اريد ان ابيع الطعام المضمون علي الي ذلك الاجل فقال له سعيد اتريد ان توفيهم اي تعطيهم من تلك
الارزاق التي ابتعتها اي اشتريتها اولا قال نعم فنهاه عن ذلك قال محمد لا ينبغي للرجل اذا كان له دين ان
يبيعه حتى يستوفيه لانه غرر اي بيع فيه خطر فلا يدري ايخرج ام لا تخرج اي من يد المدين وهو قول
ابي حنيفة اخبرنا مالك اخبرنا موسى بن ميسرة بفتح الميم والتحتية وبغير نا اخبرنا ابو حازم انه سمع رجلا يسال سعيد بن المسيب
فقال اني رجل ابيع الدين اي على الناس احيانا وذكر له شيئا من ذلك اي من تصوير ما هنالك فقال له

ابن المسيب لا تبع الا ما اديت بالمد وقيد ما يتبع اي تترك وهو كناية عن قبضه اي ما لك وبه ناخذ
لا ينبغي للرجل ان يبيع دينا له على انسان الا من الذي هو عليه لانه بيع الدين بغير المدين لا يدري اي يخرج
اولا وهو قول ابي حنيفة اعلم انه لا يجوز بيع مشتري منقول قبل قبضه وقيل للمنقول لان بيع العقار يجوز قبل قبضه
وقيد بالمنقول لان بيع العقار يجوز قبل قبضه وقال الشافعي وحمد وزفر لا يجوز ايضا لانه بيع لم يقبض فلا يصح بيعه
كالمنقول وقال مالك يجوز جميع التصرفات ان كان غير طعام لانه عليه السلام قال في الطعام بدا بيد وقيل التفرق
لا يتاتى ذلك وقال احمد لا يجوز بيعه قبل القبض ان كان كيلا او موزونا او معدودا وان لم يكن يجوز ولنا ما روى
ابو داود وابن حبان وفي صحيحه والحاكم في مستدركه وصححه عن عبد الله بن عمر قال ابتعت زيتا في السوق فلما
استوجبته لقيني رجل فاعطاني ربحا حسنا فاردت ان اضرب على يديه فاخذ رجل من خلفي بذراعي فالتفت
فاذا زيد بن ثابت فقال لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزه الى رحلك فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان تباع
السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم باب الرجل يكون عليه الدين
فيقضي افضل مما اخذه اي احسن منه او ازيد اخبرنا مالك اخبرنا حميد بن قيس المكي عن مجاهد
قال استسلف عبد الله بن عمر من رجل دراهم اي ستين ثم قضى خيرا منها اي في الكيفية فقال الرجل هذه
دراهمك خير من دراهمي التي اسلفتك اي ناقصة ان يكون ربا فقال ابن عمر قد علمت اي خير به ولا يعني
تعني بذلك طيبة اي والشرع لم يفرق بين الجيد والردي في المال الربوي ايضا اخبرنا مالك اخبرنا زيد بن اسلم
عن عطاء بن يسار عن ابي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا اي قيمتها وهو بفتح الموحدة
وسكون الكاف الصغير من الابل كالغلام من الادميين ذكره السيوطي تقدمت عليه ابل من الصدقة فامر ابا رافع
ان يقضي الرجل بكره اي مثل بكره ترجع اليه اي الى النبي صلى الله عليه وسلم ابو رافع فقال لم اجد فيها
الا خيارا رباعيا بضم الراء وتخفيف الياء وهو الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة ذكره السيوطي
خيارا لصدقة الاجلا رباعيا فقال اعطه اياه فان خيار الناس احسنهم قضاء قال النووي هذا مما يستشكل فيقال الكيف
قضى منها بالصدقة اجود من الذي يستحقه اغرم مع ان الفاظر لا يجوز تبرعه منها والجواب انه عليه السلام
اثر من نفسه فلما جاءت ابل الصدقة اشترى منها رباعيا اجود ممن استحقه فملكه بثمنه واوفاه متبرعا بالزيادة
من ماله ويدل عليه انه في رواية مسلم قال اشتروا واشيا واعطوه اياه انتهى ذكره السيوطي ولهذا يزول اشكال اخر
وهو بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وقد تقدم فيه عليه السلام كما عليه الكلام قال محمد وبقول ابن عمر ناخذ لا باس بذلك
اذا كان غير شرط اشترط اياها لان العقد لا ان لو شرط عليه الزيادة للصار ربا وهو قول ابي حنيفة اخبرنا مالك اخبرنا
نافع عن ابن عمر قال من اسلف سلفا فلا يشترط الا اقتضاه اي الا زيادة عليه ولا انقص منه قال محمد وبهذا ناخذ
لا ينبغي له اي لمن اسلف ان يشترط عليه اي في العقد افضل منه اي اعطاء ازيد منه في الكمية ولا يشترط عليه احسن منه
اي في الكيفية فان الشرط في هذا اي العقد الذي هو السلف لا ينبغي ان لا يجوز وهو قول ابي حنيفة والعامة من
فقهائنا باب ما يكره من قطع الدراهم والدنانير اخبرنا مالك اخبرنا يحيى بن سعيد
عن سعيد بن المسيب انه قال قطع الورق اي الفضة والذهب اي حتى يصيرا حفرا وتراب الدراهم والدنانير من
المعدنة وفي معناه غشيتهما من السناد في الارض لانه نوع سرقة بل اكثر بلية لسرايته شهرها الا العامة وكانه
اشار الى فاعله من قطاع الطريق الذين قال الله تعالى في حقهم انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض
فسادا الاية قال محمد لا ينبغي قطع الدراهم والدنانير لغير منفعة الظاهر ان مراد ابن المسيب من قطعهما انقص

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)